جرائم حوثية في المدارس.. الحوثيون يقصفون العقول

دفن الطفولة في مقابر صنعاء.. الحوثي يقتل النشء

«الأمناء» غرفة الاخبار:

75 % من إجمالي المرافق التعليمية اغلقت وحرمان مليوني طالب من التعليم

بات مستقبل التعليم في اليمن، في خطر كبير، بعدما تعمّدت مليشيا الحوثي الانقلابية استهدافه سواء في المدارس أو الجامعات بشكل منتظم وممنهج.

تقرير حقوقي كشف أنّ 75% من إجمالي المرافق التعليمية باليمن تم إغلاقها، فضلاً عن حرمان قرابة مليوني طالب من مواصلة تعليمهم.

التقرير الصادر عن الشبكة اليمنية للحقوق والحريات كشف أنّ ما يقارب 1500 مرفق تعليمي تضرّرت جراء الحرب الدائرة في البلاد، فأكثر من 748 مرفقاً تعليمياً تمّ تدميرها، منها 160 مرفقاً دمر بشكل كلي علاوة على نهب أساس وتجهيزات أكثر من 100 مرفق تعليمي في 17 محافظة. يقول أمين عام نقابة المعلمين عبد الرحمن المقطري إنّ المليشيات الانقلابية عملت على تدمير العملية التعليمية من خلال عدة وسائل، بينها تدمير المرافق، موضحاً أنّ هناك 1500 مرفق من مدارس ومعاهد متوسطة وجامعات تم تدميرها، وفي محافظة تعز تحديداً، هناك 400 مدرسة خارجة من الخدمة.

المليشيات قامت كذلك باحتلال 3052 مدرسة وكلية ومعهداً وجامعةً (حكومية - خاصة) منذ بداية حربها العبثية في صيف 2014، كما حوّلتها إلى ثكنات عسكرية ومخازن أسلحة.

وتُشكل هذه الانتهاكات جرائم حوثية لا تسقط بالتقادم، وهي تهدف في المقام الأول إلى ضرب العملية التعليمية وتدمير مقوماتها لإفساح المجال أمام نشر الفكر الحوثي الطائفي في الأوساط الطلابية بكل سهولة.

وبينما يدفع الأطفال ثمناً فادحاً لجرائم المليشيات، فإنّ المدارس شهدت كثيراً من الجرائم الحوثية التي أثبتت عدوانها على القانون الدولي والإنساني.

وقبل أيام، أصدر المدعو يحيى الحوثي المعيَّن من قبل الانقلابيين وزيراً للتعليم في حكومتهم غير المعترف بها، توجيها للمدارس الخاضعة لسيطرتها، تضمّن دعوة الطالبات لما اعتبرنه «أمر غير أخلاقي».

التوجيه جاء فيه أن تكتب كل طالبة في مدارس صنعاء الخاضعة لسيطرة المليشيات رسالة خطية إلى أحد العناصر الإرهابية التابعين للانقلابين في ساحات القتال؛ على سبيل أنّ ذلك يساهم في رفع الروح المعنوية للإرهابيين الذي تصفهم المليشيات بـ«المجاهدين»، ويحفّزهم على الاستمرار في تنفيذ سياساتها الطامعة في إطالة أمد الصراع لأكثر فترة ممكنة تحقيقاً لغايات سياسية وعسكرية.

هذا التوجيه تم إبلاغ الفتيات به من قبل الزينبيات الموالية للمليشيات الإرهابية، إلاّ أنهن رفضن الاستجابة لذلك، بل واعتبرن ذلك أمراً غير أخلاقي، فيما لجأت «زينبيات الحوثي» إلى تهديدهن من أجل تنفيذ ذلك، وهو ما لم يجد صدىً لدى الطالبات اللاتي رفضن الانخراط في هذه المؤامرة الحوثية، حسبما كشفت مصادر من بين الطالبات.

و«الزينبيات» عناصر نسائية تحمل مسمى طائفي، جنّدتها المليشيات من أجل استدراج واستقطاب الفتيات إلى صفوفها.

تكشف هذه الواقعة، حجم استخدام المليشيات الحوثية للطلبة والطالبات بمختلف أعمارهم السنية في الحرب التي أشعلتها منذ صيف 2014، حيث يرغب الانقلابيون في الإدعاء بأنّ حاضنة شعبية تقف وراءهم، لكن ذلك إن حدث يكون بالترهيب والتخويف.

تجلى ذلك جيداً عندما كُشف في نهاية فبراير الماضي، حيث هدد قيادي بالمليشيات وعناصر من «الزينبيات» طالبات في جامعة إب بإيداعهن السجن في حال رفضن الخروج في مظاهرات ضد الحكومة، كما تطاول هذا الحوثي على إحداهن بالشم وألفاظ نابية.

وبحسب مصادر محلية، فإنّ القيادي المدعو علي صلاح الوادعي رئيس ما يُسمى الملتقى الإداري للحوثيين في جامعة إب، والمكلف من قبل المليشيات أميناً عاماً لكلية القانون في جامعة إب، يقوم بالدفع بالطالبات للخروج والوقوف وقفات احتجاجية ضد الحكومة أمام مبنى الكلية، وعند رفض إحدى الطالبات الخروج يقوم بشتمها والتلفظ بألفاظ عنصرية ومناطقية بحقها، كما يستدعي الزينبيات في الجامعة للتحقيق مع الرافضات وتهديدهن بالاحتجاز في سجن الأمن السياسي.

ومؤخراً أيضاً، أصدرت المليشيات تعميماً جديداً للمدارس الخاضعة لسيطرتها في صنعاء، وجّهت من خلاله المدراء بتفعيل حصص الريادة، تقدّمها عناصر موالية للانقلابيين، في انتهاك صارخ للوائح التعليمية التي تنص على أن يختص رائد الفصل (المعلم) بإدارة حصة الريادة الأسبوعية.

في العموم، فإنّ حصة الريادة تستهدف توجيه سلوك الطلاب ودعم القيم الدينية لديهم لإكسابهم خبرات ومهارات تساعدهم على التعامل مع المواقف المختلفة في الحياة العادية، لكنّ المليشيات الحوثية باتت تستخدمها من أجل غرس سمومها الطائفية بين الأطفال.

وإزاء كل هذه الجرائم، شهد عددٌ من مدارس صنعاء قبل أسابيع، انتفاضة للمعلمات وطالباتهن ضد «الزينبيات» اللائي أردن إنهاء إضراب المعلمات المطالبات برواتبهن الموقوفة منذ ما يزيد على عام ونصف.

دفن الطفولة

يضطر الأطفال في المناطق الخاضعة لمليشيات الحوثي الانقلابية من ترك المدرسة والبحث عن لقمة عيش بعد دمار المليشيات للاقتصاد اليمني وسرقة رواتب الموظفين.

بعد أن ينهي الطفل أحمد الحمادي صفوفه المدرسية، يتوجّه إلى مقبرة في صنعاء ليبدأ رش القبور بالماء، أملا في أن يحصل من أقرباء الموتى على مقابل مادي يعيل به عائلته.

ويدور الطفل (13 عاما)، حافي القدمين بين القبور لساعات، ويسير فوق الأحجار وقطع الأسمنت، وهو يحمل دلوا كبيرا من الماء، لينظف الأضرحة ويسقي أيضا العشب والزهور.

واضطرّ أحمد للعمل في المقبرة بعدما خسر والده وظيفته ودخله الشهري بسبب سوء الأوضاع المعيشية في المدينة الخاضعة لسيطرة المتمردين، وفي ظل استمرار عدم دفع رواتب الموظفين.

وقال الطفل لوكالة فرانس برس «ألعب (في المقبرة)، إلا في حال وجود عمل وأموات، فنأخذ الماء لقبورهم»، مضيفا «ننتظر أن تأتي جنازة لنشتغل».

وأحمد واحد من ملايين الأطفال والمدنيين الذين يدفعون الثمن الأكبر للحرب المتواصلة منذ 2014 بين المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران. لكن بعد أربع سنوات كاملة من هذا التصعيد الحوثي، لا يزال اليمن غارقا في نزاع تسبّب بأكبر أزمة إنسانية في العالم ووضع ملايين السكان على حافة المجاعة، بحسب الأمم المتحدة.

وأصبحت عائلات كثيرة تعتمد على أطفالها للعمل من أجل توفير لقمة العيش. وكما هو الحال بالنسبة إلى أحمد، يدور ياسر بين القبور، يرش الماء عليها، ويسقي الزهور والنباتات التي يتركها الأقرباء خلفهم.

ويحلم ياسر الذي يهوى كرة القدم ويشجّع فريق ريال مدريد، أن يصبح طبيبا، مؤكّدا «من منا لا يحب المدرسة».

وتشير «يونيسف» إلى أن 2500 مدرسة من بين حوالى 16 ألفا هي خارج إطار الخدمة حاليا، 66 % منها تضرّرت بسبب أعمال العنف، و27 % أغلقت أبوابها كليا، بينما تستخدم 7 %ملاجئ لنازحين أو معسكرات حوثية.

وحرم توقّف هذه المدارس عن التعليم 1,870,000 طفل من الدراسة لينضموا الى نحو 1,600,000 طفل آخر لا يرتادون المدرسة منذ الانقلاب الحوثي.

اجراءات حوثية

من جانبها، اكدت فرجينيا جامبا الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، أن الحوثيين «لم يتخذوا أي إجراءات لحماية الأطفال في اليمن»، وارتكبوا انتهاكات كبيرة بحق الطفولة، كاشفة عن إطلاق حملة دولية حول المخاطر التي يتعرض لها الأطفال في النزاع المسلح.

جاء ذلك على هامش توقيع تحالف دعم الشرعية في اليمن مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة لتعزيز حماية الأطفال القصّر المتضررين من النزاع في اليمن، إذ وقّع المذكرة الفريق فهد بن تركي قائد القوات المشتركة للتحالف، وجامبا، في الرياض بحضور السفير الدكتور عبد الله المعلمي، مندوب السعودية الدائم في الأمم المتحدة.

وقالت جامبا إن «مذكرة التفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون والإجراءات التي من شأنها حماية الأطفال في اليمن»، مشددةً على أن الحوثيين هم الطرف الذي لم يقم بأي إجراءات لحماية الأطفال في اليمن. وأضافت أن مذكرة التفاهم تعد الأولى من نوعها في العالم، ونتجت عن تكاتف تحالف دعم الشرعية في اليمن مع الأمم المتحدة وسيتم تنفيذها في الأراضي اليمنية، مشيرةً إلى أن نحو 10 آلاف طفل يتم تجنيدهم سنوياً في العالم.

إلى ذلك، أكد الأمير الفريق فهد بن تركي أن مذكرة التفاهم تعنى بجوانب إنسانية نبيلة، وسيعمل الجانبان وفق المذكرة بما يعزز الأهداف تجاه حماية الأطفال. وقال المعلمي إن بلاده تعمل على لفت النظر إلى الانتهاكات الحوثية في